نظرية القيمة
بين الفكر الكلاسيكي الجديد والفكر الكينزي

الدكتور/ محمد إبراهيم الشافعي
أستاذ مشارك بقسم القانون العام
كلية القانون - جامعة الشارقة
دولة الإمارات العربية المتحدة

ملخص:

إن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة إبراز الأسس والمبادئ التي قامت عليها نظرية القيمة في كل من الفكر الكلاسيكي الجديد والفكر الكينزي؛ بغية الوقوف على أهم أوجه التباين بينهما. وسنعرض، من خلال مبحثين، لنظرية القيمة عبر دراسة وتحليل موقف هاتين المدرستين الفكريتين. سيعرض المبحث الأول من الدراسة لمجال القيمة في الفكر النيوكلاسيكي، بينما يقتصر المبحث الثاني على توضيح نطاقها عند كينز، مع تبيان أهم أوجه الاختلاف بينهما، ومدى انعكاس هذا التطور في مفهوم القيمة على علم الاقتصاد السياسي.

مقدمة عامة:

يهتم علم الاقتصاد السياسي بدراسة الطرق المختلفة لإنتاج وتوزيع ما يلزم لمعيشة أفراد المجتمع، أي بطرق الإنتاج، فعلم الاقتصاد ينفرد بدراسة وتحليل القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع. ويتمثل موضوع علم الاقتصاد في الأفكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي تشكل النشاط الاقتصادي في المجتمع والقوانين الاجتماعية الخاصة بإنتاج المنتجات، وبالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها إلى يد الأفراد لإشباع حاجاتهم(١).

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة تحتل مكاناً مرموقاً في هذه العلاقات، لدرجة يمكن معها القول بأنها ظلت لفترة طويلة من الزمن وما زالت جوهر التحليل الاقتصادي

(١) انظر: د. محمد دويدار (٢٠٠٨)، "مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، مذاهب الفكر الاقتصادي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ص: ١٠.

وأصبحت مرادفاً لعلم الاقتصاد السياسي في الكثير من المؤلفات على نحو تصّدر معه اصطلاح "القيمة" عناوين العديد من المؤلفات.

وتأخذ القيمة مفاهيم مختلفة بحسب الزاوية التي تدرس منها ووفقاً للعلم الذي يتناولها، فهناك القيمة الأدبية وهناك القيمة الثقافية وهناك القيمة الاقتصادية. والقيمة بالمفهوم الاقتصادي تعني مجموعة الخصائص التي تجتمع في سلعة ما فتجعلها قابلة للتبادل مع غيرها من السلع الأخرى، وهي عندما تطرح في السوق فإن ذلك يتم بغرض الحصول على مقابل نقدي يسمى بالثمن في ظل الاقتصاد النقدي، فالثمن إذاً هو التعبير النقدي عن قيمة السلعة، وتتجلى أهمية الأثمان بالنسبة للقيمة في أن قيم السلع المتبادلة تحتاج إلى معيار مشترك لقياس قيمها حتى يمكن قيام علاقات تكافؤ بينها عند مبادلتها.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة فكرة عصّية على الفهم، أبّية على الاحتواء والإدراك، وما ذلك إلا لأنها في جوهرها تحتوي على نسيج متشعب بعضه معنوي وبعضه مادي، بعضه فلسفي وبعضه معرفي، بعضه شخصي وبعضه اجتماعي، بعضه فردي وبعضه جماعي، فهي بالنسبة لعلم الاقتصاد السياسي كالروح بالنسبة للجسد، ومع ذلك يصعب إدراكها والإلمام بكافة جوانبها وآثارها، حمّالة أوجه وقابلة للتفسير، تتسم بأنها مرنة متمردة على التجّسد في فكرة بعينها، وعصّية على الموت في تابوت الجمود، ذلك لأنها تتغير مع العصر وتتطور مع الأحداث المختلفة، فتأخذ مما يحيط بها من ظروف وتؤثر فيها؛ لهذا فإننا وإذ نتابع تطّور هذه الفكرة عبر المدارس الفكرية المختلفة لا نستغرب اختلاف الرؤى حولها، ولا نندهش حتى للتناقض الذي قد يقع فيه المفكر الواحد عند محاولته الإلمام بجوانبها، كما أننا لا نعجب إذا ما تغيّرت وجهة نظر كاتب فيها في طبعات مختلفة لنفس المؤلف.

وبالإضافة إلى كون القيمة فكرة متشعبة المعنى وغامضة المضمون على الصعيد الفكري العام، فإن هذه الصفة تلازمها أيضاً في علم الاقتصاد حيث يصعب على الباحث في ذاك العلم الوصول إلى جوهرها، وهو إذ يفعل ذلك يتعثر في عموميتها وخصوصيتها في آن واحد، عموميتها باعتبار أنها تلمس الجوانب المختلفة لعلم الاقتصاد، تماماً كما تدّب الروح في مختلف أنحاء الجسد الإنسانى فتحّرك أعضاءه كل على حسب ما خلق له، وخصوصيتها التي تتمثل في طبيعتها وأسبابها وقسماتها ككيان مستقل يقع في جوهر علم الاقتصاد. وفي ضوء ذلك، يقع على الباحث الاقتصادي عبء كبير وهو يخّلص فكرة القيمة من عموميتها ليتحدث عن

جوهرها فلا تطغى التفاصيل على الأساس، أو حينما يتحدث عن تأثيرها في شتى فروع الاقتصاد فلا تطغى خصوصيتها على تفصيل نواحي تأثيرها.

تطور نظرية القيمة في الفكر الاقتصادي:

لقد حازت فكرة القيمة على اهتمام الفلاسفة والمفكرين منذ عهد قديم، فها هو أرسطو، الفيلسوف الروماني، يقيم تحليله الاقتصادي للقيمة على التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة، ذلك التمييز الذي يحتل مكاناً رئيساً في الاقتصاد السياسي. ووفقاً له، فإن قيمة المبادلة تشتق بطريقة أو بأخرى من قيمة الاستعمال، ومن الضروري أن يكون هناك مقياس مشترك بين الأشياء المتبادلة.

من ناحية أخرى، فقد تجلت أهمية القيمة في كتابات ابن خلدون، فقد أسهب هذا المفكر الكبير في عرض أساس العمران، أي النشاط الاقتصادي. إن العمل في نظر ابن خلدون هو مصدر القيمة، والمنفعة هي شرطها، فلكي يكون للسلعة قيمة فإنه يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعياً، أي مطلوبة من قبل الآخرين، وانطلق بعد ذلك ابن خلدون من فكرته في القيمة إلى تفسير الأثمان الجارية للمنتجات وسبب اختلافها من قطر لآخر[٢] والجدير بالذكر أيضاً أن ابن خلدون قد سبق إسهامات ماركس في الحديث عن القيمة المضافة. إن هذه المساهمة القوية من قبل ابن خلدون تجعله في مصاف الاقتصاديين الكبار بل تضعه في مكانة رائد لنظرية العمل في القيمة والتي ولد في فلكها علم الاقتصاد السياسي، ومن ثم كان من اللازم الإشارة إلى إسهاماته القوية عند الحديث عن العمل في القيمة.

ومع بداية القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين أو "مدرسة التجاريين" في أوربا حيث قامت أفكارهم على أساس أن الثروة الحقيقية لأي دولة تتمثل فيما تمتلكه من ذهب وفضة، ومن ثم يجب على أي دولة أن تتبع سياسة اقتصادية خارجية كانت أو داخلية تسمح لها بالحصول على أكبر قدر ممكن من هذين المعدنين، ولما كان حجم الثروة من هذين المعدنين ثابتاً، فإنه يتعين على الدولة أن تبذل قصارى جهدها من أجل الحصول عليهما من الخارج، كما يتطلب ذلك أيضاً أن يكون ميزانها التجاري مع الخارج في حالة فائض دائماً، على نحو يمكنها من الحصول على هذا الفائض من الدول المدينة في صورة ذهب وفضة.

(٢) انظر: د. محمد دويدار (١٩٧٢)، "من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثالثة والستون، العدد ٢٤٨، ص: ١٠٤-١٠٦.

أما بالنسبة لموقف التجاريين من القيمة فإنه يمكن القول بأن أنصار هذا الفكر حصر نطاق القيمة في مجال التداول (أي التبادل التجاري) الذي يساهم في النهاية في الحصول على الذهب والفضة والذي يعد بدوره الهدف من النشاط الاقتصادي وأساس تطور وتقدم الأمم. من ناحية أخرى، فقد حاول التجاريون تبيان كيفية تحديد الثمن الجاري للسلعة من خلال تفسيرات متعددة، كما أنهم خلطوا بين مفهومي القيمة والثمن.

يمكن الإقرار إذاً بأن مجال القيمة والثمن قد انحصر في فكر التجاريين في مجال التداول وليس الإنتاج، وهنا يكمن الخلل الأساسي في فكر التجاريين، فمن أجل تأسيس الاقتصاد السياسي كعلم، فإنه كان من الضروري الانتقال من الجزئي إلى منظور شامل، والتقدم من النظرة الشخصية التي تبناها التجار والساسة إلى نظرة موضوعية تنقلنا من محاولة الحصول على القيمة وتداولها إلى البحث في أصل نشأتها، هنا تكمن المساهمة الحقيقية لمدرسة الطبيعيين في تأسيس علم الاقتصاد حيث يرجع لها الفضل في الانتقال من التركيز على عملية تداول القيمة لعملية إنتاجها، وهذا ما يتضح من خلال تمييزهم بين ما يعد من قبيل العمل المنتج وما لا يعتبر كذلك، وهو ما ساعد في نهاية الأمر على تأسيس تحليل الإنتاج الرأسمالي(٣).

لقد استقطبت القيمة انتباه الكثير من المفكرين الاقتصاديين اعتباراً من حقبة الطبيعيين، تلك الفترة التي ينظر لها البعض على أنها تمثل المولد الفعلي لعلم الاقتصاد السياسي كعلم، ثم بدأت المدارس الفكرية المتتابعة تغزل على نفس هذا المنوال ولكن بوجهات نظر مختلفة. لقد أخذت المدرسة الطبيعية في تعريف الثروة على أنها لا تعني الذهب والفضة كما كان يعتقد التجاريون، وإنما تعني مفهوماً آخر يتمثل في النشاط الزراعي باعتباره النشاط الاقتصادي الوحيد المنتج من وجهة نظرهم، وتبريرهم لذلك يتمثل في أن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد القادر على خلق قيم جديدة باعتبار أن الزراعة هبة من الطبيعة، في حين أن التجارة والصناعة لا يتجاوز دورهما تحويل أو نقل أو تطوير مواد موجودة من قبل، ومن ثم فإنهما لا يدران ناتجاً صافياً. لقد ساهم فكر الطبيعيين في نقل القيمة من مجال التداول الذي انحصرت فيه تبعاً لفكر التجاريين إلى مجال جديد هو مجال الإنتاج، ولكن يؤخذ على

(٣) انظر: جون كينيث جالبريت (٢٠٠٠)، "تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر"، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مراجعة: إسماعيل صبري عبدالله، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم ٢٦١، سبتمبر، ص: ٦٩.

أنصار الفكر الطبيعي أنهم أبقوا القيمة في مجال الإنتاج الزراعي دون غيره من مجالات الإنتاج الأخرى.

وتأتي الطفرة القوية لنظرية القيمة على يد المدرسة الكلاسيكية حيث تطفو القيمة على سطح الفكر الكلاسيكي كجوهر لتحليلهم الاقتصادي، وكأساس لبنيان الاقتصاد السياسي الذي أضافوا إلى هيكله قواعد جديدة ساهمت على نحو كبير في منحه زخماً كبيراً، أعقبته دراسات متتالية كالمدرسة الماركسية والكينزية كلها انطلقت من الفكر الكلاسيكي متفقة معه في بعض أطروحاته ومنتقدة لبعضه الآخر. وتتجلى نظريتهم في الثمن وهم يحاولون الوصول إلى تحليل أعمق من سابقيهم بالنسبة لكيفية تكونه، فهم لا يقتصرون فقط، كما فعل التجاريون على تفسيره من خلال العرض والطلب المرتبطة بمجال التداول، وإنما يتوغلون في تفسير قيمة السلع بحثاً عن قيمتها الحقيقية في مجال الإنتاج.

لقد شهدت نظرية القيمة تطوراً حقيقياً على يد كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو، وهما من رواد المدرسة الكلاسيكية، فالعمل يعد المصدر الوحيد للقيمة ومقياسها عند آدم سميث، وبناء على هذا فقد وضع سميث قيمة الاستعمال جانباً وأكد على قيمة التبادل على أساس الصورة التي عرفت لفترة طويلة بأنها "نظرية كمية العمل". فقيمة أي شيء يتملكه الإنسان تقاس في نهاية الأمر بكمية العمل التي يمكن أن يبادلها به. إن قيمة أي سلعة بالنسبة للشخص الذي يتملكها تكون مساوية لكمية العمل التي تمكنه من شرائها أو وضع يده عليها، ولذلك فإن العمل هو المقياس الحقيقى لما لجميع السلع من قيمة للتبادل(٤). لقد استبعد آدم سميث بتقريره ذلك فكرة المنفعة من دراسة القيمة، وهو ما استتبع توجيه النظر إلى عوامل أخرى غير هذا العنصر.

ويذهب بعض المفكرين إلى القول بأن سميث تردد بين ثلاث نظريات متعارضة في القيمة: نظرية كمية العمل الواجب بذله لإنتاج الشيء (أي الذي تتضمنه السلعة)، ونظرية كمية العمل الذي تتبادل به السلعة (أي العمل الذي يمكن للشيء شراؤه)، ونظرية نفقة الإنتاج (أي تكلفة عناصرالإنتاج التي تضافرت في إنتاج السلعة)(٥).

---

(٤) انظر في تفصيل ذلك: د. رفعت المحجوب (١٩٦٤)، "العمل في التحليل الاقتصادي: دراسة في الفكر التقليدي والفكر الماركسي"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ٣٤، العدد ٢، ص: ٣٧٢-٣٧٥.

(٥) انظر في تفصيل ذلك:
د. سعيد النجار (١٩٥٨)، "التقليديون ونظرية القيمة: (١) آدم سميث وأساس النظرية التقليدية"، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الثالث والرابع، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر وديسمبر، ص. ٤١٥.

لقد قدم آدم سميث أساساً قوياً إلى حد بعيد لنظرية القيمة، وبصفة خاصة لنظرية "كمية العمل" كمقياس وأساس للقيمة، ويعزى الفضل إلى هذا المفكر في أنه أخرج القيمة من نطاق "قيمة الاستعمال" التي تبناها الفيزيوقراط إلى "قيمة التبادل"، ومن قصر القيمة على النشاط الزراعي إلى تعميمه على كافة الأنشطة، لقد حاول آدم سميث البحث عن معيار ثابت يصلح لقياس القيمة، ووجد مبتغاه هذا في "كمية العمل" كمقياس وأساس في نفس الوقت للقيمة، وهو أساس نجده في حالة المجتمعات البدائية، كما قدم أساساً لنظرية نفقة الإنتاج في حالة المجتمعات المتمدينة.

وكما أضاف سميث لنظرية القيمة، فقد أسهم في تطوير نظرية الثمن من ناحية أخرى، حيث ينسب إليه الفضل في عرض الثمن الاسمي والثمن الحقيقي أو الثمن الطبيعي وثمن السوق، كما بين أيضاً كيف يتغير الثمن الحقيقي كنتيجة لتغير قوى العرض والطلب في الأجل القصير، وكيف أن هذا الثمن يقترب من الثمن الطبيعي عند تغيره، تماماً كبندول ساعة يقترب من محورها جيئة وذهاباً، وتعد طريقة معالجة سميث لموضوع الأثمان وكيفية تحقق سعر التوازن هي الأساس الذي يتم بناء عليه التحليل الجزئي المعاصر لنظرية الثمن.

وعلى الرغم من الوجوه الإيجابية الكثيرة التي تضمنتها نظرية آدم سميث في القيمة، إلا أنها لا تخلو على الرغم من ذلك من بعض أوجه القصور، التي كانت ولا زالت محلاً لسهام نقد العديد من الاقتصاديين، فمن ناحية أولى نلاحظ أن سميث اهتم فقط بقيمة المبادلة دون أن يعطي أهمية كبرى لقيمة الاستعمال أو يفسح المجال لفكرة المنفعة في نظرية القيمة، فقد اعتبر القيمتين مستقلتين كلاهما عن الأخرى. من ناحية ثانية، فإن آدم سميث قد خلط بين مقياس القيمة وسببها، حيث إنه اتخذ العمل الذي تبادل به السلع كمقياس لقيمتها رغبة في تفادي التقلبات النقدية، كما اعتبر في ذات الوقت العمل الذي تتضمنه السلعة هو مصدر تفسير قيمتها. وفي الواقع، فإن تفسير القيمة يختلف تماماً عن سببها وهذا ما حاول المفكرون الذين أعقبوا سميث تجنبه عند تصديهم بالدراسة والتحليل لنظرية القيمة. من ناحية ثالثة، فإنه من غير المتصور أن تكون كمية العمل فقط هي التعبير الصحيح عن قيمة السلعة، فغالبية السلع تحتوى، بدرجة أو بأخرى، على قدر من رأس المال ساهم في إنتاجها، وبالتالي فإنه سيكون من غير المقبول تجاهل هذا الجزء من القيمة عند التعبير عن قيمة السلعة، وربما يكون ذلك هو السبب الذي جعل آدم سميث يطور من أفكاره ويتحدث عن نظرية نفقة الإنتاج كسبب لتفسير القيمة في المجتمعات المتمدينة.

انطلاقاً من ذات الفكرة التي أقرها آدم سميث في نظريته حول القيمة، فقد ميز

ريكاردو بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة. ومع ذلك، فقد كان ريكاردو أكثر حسماً من سميث في إقراره بأن كمية العمل التي تتضمنها السلعة هي التي تفسر قيمتها. لقد اتفق ديفيد ريكاردو مع ما ذهب إليه آدم سميث في أنه في حالة المجتمعات البدائية فإن قيمة المبادلة تعتمد فقط وبصورة كلية على الكمية النسبية للعمل المبذولة في إنتاج كل سلعة من السلعتين محل التبادل. وإذا كان آدم سميث قد اعتبر ذات المبدأ صالحاً على نحو ما لتفسير القيمة في المجتمعات المتمدينة، فإن ريكاردو قد حاول أن ينحو نحواً مختلفاً عن سلفه في هذا الشأن من خلال المضي في البحث عن مقياس أكثر ثباتاً، على اعتبار أن كمية العمل هي معيار متغير كنتيجة لتأثرها بتطور قوى العرض والطلب.

ثم تأتى بعد ذلك المدرستان النيوكلاسيكية والكينزية ليضيفا بإسهامتهما في نظرية القيمة زخماً جديداً إلى علم الاقتصاد تبعاً للمبادئ والأفكار اللائي تبنتهما، والتي انعكست بدورها على طبيعة ونطاق القيمة، وذلك على النحو الذي سنجد تفصيله في متن هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في محاولة تتبع مجال ونطاق فكرة القيمة في علم الاقتصاد السياسي باعتبارها جوهر هذا العلم. ونحن إذ نتتبع رحلة القيمة، سنحاول جاهدين تحديد طبيعتها ونطاقها عبر مدرستين من أهم المدارس الفكرية الاقتصادية: المدرسة الكلاسيكية الجديدة والمدرسة الكينزية، موضحين كيف أنها تأثرت بطبيعة الفكر المسيطر في حينه، وكيف أنها أثرت بدورها على وجهة علم الاقتصاد السياسي في مراحله المختلفة، وفي انتقاله من التحليل الجزئي إلى التحليل الكلي، ومن التداول إلى الإنتاج، ومن الاهتمام بقيمة المبادلة إلى الاهتمام بفكرة المنفعة وقيمة الاستعمال. لقد آثرنا هنا أن نركز دراستنا على هاتين المدرستين دون غيرها من مدارس الفكر الاقتصادي الأخرى؛ لأنها لم تنل نفس الرعاية والاهتمام الذي نالتهما المدرستان الكلاسيكية والماركسية فيما يتعلق بتحليلهما لنظرية القيمة؛ لهذا فقد حاولت هذه الدراسة على استحياء سد هذه الثغرة في الدراسات الأكاديمية العربية.

وتجدر الإشارة إلى أن رحلة القيمة قد بدأت خارج علم الاقتصاد السياسي، ثم جاء هذا الأخير ليطوعها للدراسة والتحليل ويخضعها لمنطق العلم، ومع ذلك يستمر لفكرة القيمة ذاتيتها، التي ربما تستعصى على السيطرة والإخضاع لناموس محدد، وهو ما يؤثر حتى على محاولة توقع نطاقها وحركتها في المستقبل، وهذا ما يجعل أي دراسة تتعلق بالقيمة من أكثر الدراسات صعوبة.

تقسيم الدراسة:

سنعرض لدراستنا من خلال مبحثين، نخصص أولهما للحديث عن موقف الفكر الكلاسيكي الجديد من القيمة كأساس لعلم الاقتصاد. أما المبحث الثاني من هذه الدراسة فإنه سيلقي الضوء على موقف كينز من نظرية القيمة من خلال تناولنا لأهم الآراء التي حاولت تفسير وجهة نظره من تلك النظرية، وبصفة خاصة من مدى اعتبار العمل كتفسير رئيس للقيمة. وعلى هدي من ذلك، فإن خطة الدراسة ستنقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: القيمة في الفكر الكلاسيكي الجديد.

المبحث الثاني: القيمة في الفكر الكينزي.

المبحث الأول
القيمة في الفكر الكلاسيكي الجديد

لقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر مولد أفكار جديدة مثّلت انقلاباً فكرياً في علم الاقتصاد السياسي بصورة عامة، وتحولاً جوهرياً في مجال نظرية القيمة والثمن بصفة خاصة، وأطلق على هذا التيار الفكري مسمى المدرسة الحدية أو المدرسة الكلاسيكية الجديدة أو المدرسة الرياضية، ولقد جاء هذا الكشف الكبير في العام ١٨٧١، على يد الاقتصادي الإنجليزي ستانلي چيفونز (١٨٣٥-١٨٨٢)، ووجد دعماً قوياً من كارل مينجر (١٨٤٠-١٩٢١) في النمسا، وليون فالراس (١٨٣٤-١٩١٠) في سويسرا، وتبعهما بعد سنوات قليلة چون بيتس كلارك (١٨٤٧ - ١٩٣٨) في الولايات المتحدة، وزعيم المدرسة الحدية بانجلترا الفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤). لقد أبرز هؤلاء الاقتصاديون الدور الهام الذي تقوم به المنفعة الحدية، وليس الذي تقوم به المنفعة العامة، فليس ما يعطي القيمة هو الإشباع الكلي المستمد من حيازة واستعمال أحد المنتجات أو إحدى الخدمات، بل هو الإشباع أو المنفعة التي تحققها الإضافة الأخيرة التي يحصل عليها المرء من ذلك الاستهلاك. ويضحى من المهم الآن أن نعرض لموقف المدرسة الحدية من القيمة والثمن قبل أن نعرج بعد ذلك نحو تقويم أفكارهم؛ لهذا فإننا سنعرض لذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: جوهر القيمة عند الكلاسيك الجدد.

المطلب الثاني: تقويم موقف الكلاسيك الجدد من القيمة.

المطلب الأول
جوهر القيمة عند الكلاسيك الجدد

ينطلق التحليل الاقتصادي للقيمة في فكر المدرسة الحدية من فكرة المنفعة، تلك الفكرة التي لم تجد الاهتمام الكافي من قبل المفكرين التقليديين أو المدرسة الماركسية، وكذلك ممن سبقوهم، والمنفعة هي فكرة تعبر عن درجة الإشباع التي يحصل عليها الفرد نتيجة لاستهلاكه لعدد معين من وحدات سلعة معينة في وقت ما، نظراً لما تتضمنه هذه السلعة من صفات ومقومات معينة تجعلها صالحة لإشباع هذه الحاجة، وانطلاقاً من فكرة المنفعة يصوغ الكلاسيك الجدد قانون تناقص المنفعة الحدية، والذي يعني انخفاض إلحاح الحاجة مع تزايد استهلاك وحدات السلعة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى. يمكن أن نعرف المنفعة الحدية إذاً بأنها منفعة الوحدة الأخيرة

المستهلكة من السلعة، أو هي مقدار التغير الذي يحدث في المنفعة الكلية نتيجة لاستهلاك وحدة إضافية من السلعة.

وفي خطوة تالية يستخدم رواد هذه المدرسة فكرة المنفعة الحدية لتعينهم على تفسير القيمة، حيث لاحظوا وجود ثمة صلة بين درجة إشباع الحاجة وندرة الأموال الاقتصادية، حيث يمكن أن نقرر بأنه كلما انخفض عدد وحدات السلعة المستهلكة في إشباع الحاجة كلما زادت درجة المنفعة التي يحصل عليها الفرد منها والعكس صحيح. إن هناك إذاً علاقة عكسية بين مدى ندرة السلع وحجم المنفعة الناتجة عنها. ولقد ساهمت المدرسة الحدية في تفسير لغز القيمة الذي حاول آدم سميث من قبل تفسيره من خلال استخدامه لنظرية القيمة في العمل، فالماء وعلى الرغم من المنفعة الكلية الكبيرة له تقل قيمته السوقية، بينما الماس وعلى الرغم من منفعته الكلية المنخفضة، فإنه نظراً لندرته ترتفع قيمته السوقية.

بعبارة أخرى، إن منفعة أي سلعة أو خدمة تتناقص، إذا ظلت جميع الأمور الأخرى متساوية، مع زيادة توافرها، فمنفعة الوحدة الأخيرة والتي تكون الرغبة فيها عند أدنى حد، أي منفعة الوحدة الحدية هي التي تحدد قيمة جميع الوحدات، فجميع وحدات السلعة متجانسة ومتشابهة من حيث الخصائص، وبالتالي يمكن أن يحل بعضها محل البعض الآخر وتكون لها كلها نفس القيمة، وهذا ما يعرف بقانون الإحلال. وعلى ذلك، فإن الوحدات المتشابهة والمتجانسة من نفس السلعة يكون لها جميعاً، لدى الشخص الواحد، نفس القيمة، لأن كل منها يحل محل كل الوحدات الأخرى، ولما كانت منفعة الوحدة الأخيرة هي التي تحدد موقف الشخص نحو وحدات السلعة كلها، لذلك يكون لكل وحدة من هذه الوحدات نفس القيمة التي تتحدد على أساس منفعة الوحدة الأخيرة(٦).

ولفترة من الوقت بدا أن فكرة المنفعة الحدية تساهم في حل مشكلة القيمة والثمن، فالثمن هو ما يدفعه الناس مقابل الزيادة الأخيرة أو التي تكون الرغبة فيها عند الحد الأدنى، والأثمان تستقر عند هذا المستوى، ومن الممكن أن نقرر في هذه الظروف أن تكلفة الإنتاج لها أهمية حقاً، والحقيقة أن حدية المنفعة كانت الخطوة الأولى على الطريق نحو صياغة أخرى ونهائية، فالحدية لا ترتبط فقط بالمنفعة والطلب، وإنما ترتبط بالعرض أيضاً؛ ذلك أن السلع تنتج عند مستويات مختلفة من

(٦) انظر في تفصيل ذلك: د. لبيب شقير (١٩٨٨)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص: ١٣٤-١٤٦.

التكلفة، وهو ما سبق أن أوضحه ريكاردو فيما يتعلق بالأرض، فالإنتاج الزراعي مع تزايده يمتد إلى الأرض الأقل خصوبة، وبالتالي تزداد مدخلات العمل أو التكلفة لوحدة الإنتاج، وهو الأمر الذي يمكن تطبيقه أيضاً في الصناعة، فالمؤسسات المختلفة ذات الأوضاع المختلفة أو ذات الكفاءة المختلفة تنتج الناتج نفسه بتكلفة مختلفة، كما أن المنشأة الواحدة تتحمل تكلفة متزايدة في سعيها لاستخلاص المزيد من معداتها وقوة العمل لديها.

وعلى ذلك ففي الصناعة، كما في الزراعة، يوجد قانون بالغ القدرة والحضور، هو قانون الغلة المتناقصة والذي يعني التكلفة المتزايدة. وكما أن الجدوى تستقر مع المنفعة عندما تصل إلى الحد، كذلك الأمر مع التكلفة عندما تصل إلى الحد. وعلى وجه التحديد، فمن تناقص المنفعة الحدية للمشترين يأتي انخفاض الاستعداد الجماعي للدفع، أي انخفاض الطلب، ومن ثم ينحدر منحنى الطلب هبوطاً بصفة دائمة، أي ضرورة انخفاض الأسعار باستمرار حتى يمكن أن تخرج من السوق الكمية المعروضة الزائدة من السلع. ومن التكاليف الحدية المتصاعدة للمنتجين، والتكاليف الأعلى للمنتجين الأقل كفاءة، تأتي التكاليف المتزايدة للكميات الإضافية المعروضة، وكلما زاد ما يطلب زاد ما ينبغي دفعه، ومن هنا يرتفع منحنى العرض صعوداً، فالأسعار التي ترتفع باستمرار تلزم لتغطية التكاليف الحدية واجتذاب الإمدادات المتزايدة إلى السوق. وعند نقطة التقاء المنحنيين يكون الإنجاز الأعلى مرتبة، وهو الثمن. وذلك هو الثمن اللازم لحفز العرض ويكون ذلك متوافقاً مع السعر الذي تقرره أقل الاحتياجات إلحاحاً. إنه إذاً قانون العرض والطلب الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن في السوق، وكان هذا التوازن هو الذي استقر في نهاية القرن في تعاليم ألفريد مارشال، ومازالت تلك هي الحال في التعليم التقليدي حتى يومنا هذا(٧).

بالإضافة إلى ما سبق، فقد شهدت السنوات التالية تعديلات مهمة، وبخاصة فيما يتعلق بدراسة التوازن في سوقي الاحتكار والمنافسة الكاملة ولاسيما في أعمال ألفريد مارشال، أستاذ الاقتصاد بجامعة كامبريدج. وإن كان تحليله الاقتصادي، على الرغم من ذلك، قد قصر عن أن يشمل بعض أنواع الأسواق البينية كسوق المنافسة الاحتكارية وكيف يصل الاقتصاد إلى مرحلة التوازن فيها. ويظل هذا الاقتصادي الكبير يلبس القيمة، ذلك الاصطلاح الذي لم يذكره في مؤلفه، رداء الثمن في نقطة

(٧) انظر: جون كينيث جالبريت (٢٠٠٠)، "تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر"، مرجع سابق، ص. ١٢٣-١٢٤.

التوازن في سوق معينة. لقد حاول مارشال، متأثراً بروح عصره، أن يلغي أي وجود للأفكار الميتافيزيقية من علم الاقتصاد، ولما كانت القيمة بالنسبة له كذلك، فقد استبدل بها الثمن وافترض من أجل تيسير تحليله الاقتصادي ثبات القوة الشرائية للنقود.

القيمة والثمن بين المدرستين الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة:

وبتصدر الفكر الحدّي للمشهد في الاقتصاد السياسي، حدث تحول جوهري في تفسير القيمة، أو تفسير الإيرادات الناشئة عنها، ذلك التفسير الذي ساد في الفكر الكلاسيكي والماركسي، وهو التحول من الاهتمام الأساسي بالبائع إلى الاهتمام الأساسي بالمشتري، ومن الاهتمام الأساسي بالتكلفة إلى الاهتمام الأساسى بمنفعة المستهلك، ومن الاهتمام بالعرض إلى الاهتمام بالطلب. وعندما اقترب القرن التاسع عشر من نهايته، حدثت عودة إلى الاهتمام المتوازن بين الطلب والعرض، على يد مارشال الذي أحدث تطوراً كبيراً في آراء المدرسة الكلاسيكية الجديدة، فالقيمة عند مارشال تتحدد وفقاً لتغيرات العرض والطلب، ومد تحليله هذا ليشمل أيضاً أثمان عناصر الإنتاج (الأجر – الربح – الريع – الفائدة)، حيث يتحدد كل منها وفقاً لدالتي العرض والطلب الخاصة به ومدى إنتاجيته.

إن مقارنة رؤية الحديين للقيمة والثمن مع سابقيهم من أنصار المدرسة الكلاسيكية لابد وأن تذكرنا بأن ريكاردو جعل مصدر قيمة أو ثمن أي سلعة متجددة الإنتاج راجعاً إلى التكلفة. وترجع التكلفة بدورها إلى العمل الذي يحتاج إليه المنتج في ظل الأوضاع الأقل ملاءمة للإنتاج، وأن ثمن العمل هو تكلفة الحفاظ على العامل. وكانت أجور العمال، بسبب الاندفاع غير المحكوم نحو التوالد، تتوازن عند المستوى الذي يكفي للمحافظة على الحياة، وما يتبقى يذهب ريعه إلى ملاك الأرض، أو على نحو أقل تحديداً كعائد على المنتج أو الرأسمالي. في ذلك الوقت لم يكن هناك بديل يمكن قبوله.

ومع قدوم الفكر الكلاسيكي الجديد تغيرت الصورة وأصبح مسرح الاقتصاد السياسي مهيئاً ليشغله مشهد جديد من التفكير، حاول أبطاله أن يصيغوا رواية قديمة (القيمة والثمن) بمفهوم حديث (المنفعة المرتكزة على الندرة). لقد سبق ورأينا أن التجاريين وجدوا في تداول السلع تفسيراً للقيمة، بينما اتجه الكلاسيك لتفسير القيمة والأثمان عبر نظرية كمية العمل في مجال الإنتاج. أما بالنسبة للكلاسيك الجدد فقد حاولوا تفسير القيمة وتحليل الأثمان من خلال مجال التداول، ولكنهم يختلفون في ذلك مع التجاريين، حيث إن تداول التجاريين مبني على الإنتاج، في حين أن التداول في الفكر الحدي مبني على رغبة الأفراد في تحقيق أقصى منفعة لحاجاتهم.

لقد أدخل الحديون تطوراً جديداً في مجال علاقات الإنتاج السائدة في علم الاقتصاد. ففي التحليل الاقتصادي الحدي، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقاً بسلوك أفراد لهم صفة "الرجل الاقتصادي" سلوكاً مجرداً عن إطاره الهيكلي فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الإنتاج السائدة فيه، وعليه ينعكس سلوك الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لإشباع حاجاتهم، وتمثل هذه العلاقات التي تنشأ بين الأفراد والأشياء من جانبها الكمي فقط موضوع الاقتصاد بالنسبة للحديين، وعلى هذا النحو يصبح الاقتصاد هو علم الندرة، الأمر الذي يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية، هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار علم الاقتصاد على حد تعبير "باريتو" علماً طبيعياً كالفسيولوجيا والكيمياء وغير ذلك(٨).

وفيما يتعلق بالأثمان وتكونها من وجهة نظر الكلاسيك الجدد، فإنها جاءت انعكاساً لنظريتهم في القيمة، فالأثمان تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، التي تتحدد بدورها نتيجة مجموعة من العوامل خارج نطاق النشاط الاقتصادي، أو بالأحرى داخل نطاق التداول، فالطلب يتحدد على أساس المنفعة وسلوك المستهلك في السوق، أي سلوكه كمشترٍ للسلعة المشبعة لحاجاته، واستعمال السلعة أو استهلاكها ينتمي إلى مجالات أخرى من مجالات النشاط الاجتماعي، مما يجعلنا نقرر أن الطلب يتحدد بعوامل داخل إطار التداول، أي لا تنتمي للنشاط الاقتصادي، كما أن العرض يتحدد وفقاً لهم بسلوك المنظم في السوق، سلوكه كمشترٍ لعوامل الإنتاج وسلوكه كبائع للناتج في سوقه، وفي كلا الحالتين فإن الأمر يتعلق بسلوكه في إطار التداول، ولا يمثل التعرض لنفقة الإنتاج إلا دراسة للعلاقات الفنية بين المدخلات والمخرجات لتحديد أحد العوامل التي تؤثر على سلوك المنظم كمشترٍ وبائع أي في إطار التداول(٩).

إن الحديين لم يحاولوا البحث، كما فعل الكلاسيك وكذلك الماركسيون، عن كيفية تحديد الثمن الطبيعي من خلال التغلغل في مجال الإنتاج دون الاقتصار فقط على مجال نفقة الإنتاج، وإنما الذهاب إلى ما وراء ذلك وصولاً للقيمة في حد ذاتها، ذلك الأمر الذي أبرزته نظرية العمل في القيمة.

---

(٨) انظر في تفصيل ذلك: د. محمد دويدار (٢٠٠٨)، "مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، مذاهب الفكر الاقتصادي"، مرجع سابق، ص ٢٣١-٢٣٣.

(٩) نظر: د. محمد دويدار (بدون تاريخ)، "دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص. ٥٢-٥٣.

وعلى هدي من التحليل السابق نستطيع أن نقرر بأن نظرية القيمة، وفقاً للمدرسة الحدية تتوقف على عنصرين: عنصر وصفي، هو المنفعة وعنصر عددي هو الندرة، ويظل العنصر الوصفي (المنفعة) هو أساس القيمة، بينما يقتصر دور الندرة على تحديد الوحدة التي تحدد منفعتها منفعة الوحدات جميعاً (الوحدة الحدية). وإذا كانت القيمة تتحدد بالمنفعة، فهي لا تتحدد بالمنفعة التي نحصل عليها فعلاً من السلعة، وإنما بالمنفعة التي نتوقع أن نحصل عليها من السلعة، وفي نفس الإطار تتكون الأثمان نتيجة لالتقاء قوى العرض والطلب التي تتحدد في النهاية في مجال التداول وليس مجال الإنتاج.

المطلب الثاني
تقويم موقف الكلاسيك الجدد من القيمة

لقد أسهم الكلاسيك الجدد بفكرهم في تطوير علم الاقتصاد السياسي، وخاصة الاقتصاد الجزئي القائم على تحليل سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة كسلوك المستهلك الفرد وسلوك المشروع الفرد، ولا زالت نظرياتهم في الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والأسواق هي محور علم الاقتصاد السياسي الذي يدرس في الجامعات حتى الآن، كما ظل الفكر الاقتصادي المعاصر، على الرغم مما أحدثه من تطوير على آرائهم، وفياً لأفكارهم الرئيسة خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

لقد ظلت الاتجاهات الاقتصادية المختلفة داخل المدرسة الكلاسيكية الجديدة وفية لأيديلوجيات مفكريها الأوائل والتي تقوم على أساس سلوكهم الاقتصادي القائم على فكرة الفرد المنعزل الأناني الذي يقوم بالحساب الرشيد لكل تصرف لتعظيم المنفعة منه(١٠).

ومع ذلك فإن المدرسة الحدية لم تسلم من النقد هي الأخرى، شأنها في ذلك شأن المدارس السابقة عليها، ومن أهم الانتقادات التي وجهت إليها ما يلى:

أولاً: إن النظرية الحدية تقوم على أساس تحليل استاتيكي لسلوك المستهلك الفرد، ومن ثم لا يأخذ عنصر الوقت في اعتباره. إن افتراض وجود عنصر الوقت واتخاذه في الحسبان في التحليل الاقتصادي سوف يؤدي لا شك إلى تغيير عقيدتنا، حيث إن وحدات السلعة التي لم يكن لها منفعة عند افتراض إسقاط عنصر الوقت في

(١٠) انظر: د. سعيد الخضري (١٩٩٦)، "الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي المعاصر وتحرير الاقتصاد المصري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، السنة الثامنة والثلاثون، العدد الثاني، ص: ١.

التحليل قد يكون لها منفعة كبرى بعد عدة ساعات من استهلاك الوحدة السابقة عليها عند إدخال عنصر الوقت في التحليل(١١).

لقد دفع هذا الأمر ألفريد مارشال إلى علاج العوار الذي لحق بأفكار الرواد الأوائل للمدرسة الحدية، فلقد أدخل عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي، حيث ميز بين شروط التوازن في كل من الأجل القصير والطويل.

ثانياً: إن أفكار المدرسة الحدية تجعلنا ننظر إلى كل من المستهلك والمنتج على اعتبارهما رجال اقتصاد من الطراز الأول، يعلمون بواطن الأمور ويعرفون ما يريدون ويتحركون كآلات لا تخطئ، إن هذه الأفكار إلى حد كبير بعيدة عن الواقعية.

فشرط توازن المستهلك عند أنصار المدرسة الحدية هو أن تتساوى المنافع الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة لكافة السلع، وذلك على النحو الآتي:

المنفعة الحدية للسلعة أ/ سعر السلعة أ = المنفعة الحدية للسلعة ب/ سعر السلعة ب=..... المنفعة الحدية للسلعة ن/ سعر السلعة ن

إن الوصول لهذا التوازن يقوم على ضرورة توافر فرضين: أن المستهلك يسعى إلى الوصول إلى أقصى إشباع ممكن، وأن المنفعة الحدية تميل إلى التناقص مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة، وهذا الأمر يفترض علم المستهلك بكافة الأمور المتعلقة بطبيعة السلعة المعروضة عليه ومقدار المنفعة التي يرغب في الحصول عليها إذا قام باستهلاكها، وأسعار هذه السلعة والسلع المنافسة والمكملة لها في الحاضر والمستقبل، إن هذه الفروض جميعها غير حقيقية وتتلاءم مع آلة أكثر منها مع بشر. ونفس ما يقال عن المستهلك في نظرية الاستهلاك يقال عن المنتج في نظرية الإنتاج(١٢). ولقد دفع هذا الانتقاد مؤيدي هذه المدرسة إلى القول بأن ما يقترحونه هو مجرد نظرية إرشادية تبين أفضل الطرق لمساعدة المنتج الفرد على تحقيق أقصى قدر من الربح(١٣).

---

(١١) انظر في ذلك:
Dowidar, M. (1974), ‘‘La Theorie marginaliste du comportement du consommateur: Etude critique’’, Revue de Droit, Faculte de Droit, L’Universite d’Alexandrie, 16eme annee, no. 2, P. 10.

(١٢) انظر في تفصيل ذلك: د. جلال أمين (١٩٩١)، " في نقد النظرية الاقتصادية الجزئية"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثانية والثمانون، العددان ٤٢٣-٤٢٤، يناير - إبريل، ص: ١٧٣-١٧٨.

(١٣) انظر في ذلك: د. زكريا أحمد نصر (١٩٦١)، "مقدمة في نظرية القيمة"، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، ٣٣٢-٣٣٣.

ثالثاً: اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور لعلم الاقتصاد السياسي، واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطاً بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الإنساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخياً (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد، وهذا الأمر فيه خلط كبير؛ لأنه يتجاهل أن الذي يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع وليس الفرد، كما أنه تجاهل العلاقات الاجتماعية الناشئة عن عمليات الإنتاج فأفرغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي، بالإضافة إلى الانشغال بالمظاهر الكمية للظواهر وتجاهل مظهرها الكيفي(١٤).

رابعاً: لقد ركز رواد المدرسة الكلاسيكية الجديدة تحليلهم الاقتصادي على أساس الوحدات الاستهلاكية والإنتاجية الفردية أو الجزئية (على مستوى الاقتصاد الجزئي)، متجاهلين في ذلك التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي مثل دراسة التغير في الاستهلاك الكلي والناتج الكلي والاستثمار والادخار الكليين، وهو أمر في غاية الأهمية.

خامساً: لقد بنت النظرية تفسيرها للقيمة على فرض وجود وحدات متعددة من الأموال محل المبادلة، وتواجه هذه الوحدات حاجات متعددة تختلف أهميتها عند الفرد. إن هذا الفرض يتناقض مع الواقع العملي، حيث تظهر مسألة القيمة غالباً عند شراء الشخص لوحدة واحدة من سلعة ما ليشبع بهذه الوحدة حاجة من حاجاته، إن النظرية لا تصلح إذاً للتطبيق ومن ثم لتفسير القيمة في غالبية المبادلات.

(١٤) انظر في تفصيل ذلك: د. محمد دويدار (٢٠٠٨)، "مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، مذاهب الفكر الاقتصادي"، مرجع سابق، ص٢٣٩-٢٤٠.

المبحث الثاني
القيمة في الفكر الكينزي

لقد رأينا في المبحث السابق كيف تحركت نظرية القيمة وتطورت على يد الكلاسيك الجدد الذين عولوا كثيراً على فكرة المنفعة في تفسير القيمة ونقلوا الاهتمام من جانب العرض، الذي ركزت عليه النظرية الكلاسيكية، إلى جانب الطلب، ومن جانب الإنتاج إلى جانب التداول، ومن جانب استخدام العمل إلى المنفعة الشخصية كأساس لتحديد الثمن. ومع ذلك، لم تسلم أفكارهم من سهام النقد خاصة فيما يتعلق ببعدهم عن الواقعية وغموض فكرة المنفعة وكيفية قياسها، بالإضافة إلى تجاهل العلاقات النفسية والاجتماعية لسلوكيات الأفراد، باعتبارهم بشراً، مستهلكين كانوا أو منتجين.

لقد كان الحدث الأكثر تأثيراً في فكر المدرسة الكلاسيكية الجديدة هو وقوع الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم في عام ١٩٢٩، وخلفت الكثير من الآثار الاقتصادية السلبية على معظم دول العالم، وهو ما عرف فيما بعد باسم الكساد الاقتصادي العظيم. لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية أن المشكلة تتعلق بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه في ظل إطار هيكلي محدد، وليست هي مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادي) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، وبدأ الفكر الاقتصادي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادي وميكانيزم أدائه(١٥).

ويثار التساؤل الهام حول مدى تأثر الفكر الكينزي بنظرية القيمة، وعما إذا كانت أفكار كينز قد تأثرت بالفكر الكلاسيكي من حيث اعتناقه لنظرية العمل، أم أنه تأثر بالكلاسيك الجدد ونظرتهم للقيمة من خلال المنفعة الشخصية القائمة على الندرة، أم أنه قد جاء بأفكار جديدة مستقلة تحوي في داخلها مقياساً جديداً للقيمة وتفسيراً لها، أم أنه لم يكن في الأساس مكترثاً بموضوع القيمة، ويدور التساؤل أخيراً حول مستقبل القيمة. سنعرض لهذه التساؤلات من خلال أربعة مطالب:

المطلب الأول: الفكر الكينزي: الأفكار الرئيسة.

المطلب الثاني: موقف كينز من نظرية القيمة.

المطلب الثالث: رؤيتنا حول موقف كينز من القيمة.

المطلب الرابع: مستقبل نظرية القيمة.

---

(١٥) انظر: د. محمد دويدار (بدون تاريخ نشر)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الجامعات المصرية، ص. ١٣٣.

المطلب الأول
الفكر الكينزي: الأفكار الرئيسة

لقد كانت الظروف مهيئة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لمولد فكر جديد يعالج مثالب فكر الحديين، ذلك الفكر الذي عجز عن تقديم حلول حقيقية لمعالجة الأزمة، بل وربما كان هو أحد أسباب وقوعها، ولقد تحقق ذلك بالفعل حيث ظهرت أفكار الاقتصادي الكبير جون مينرد كينز (١٨٨٣-١٩٤٦)، ذلك الاقتصادي الإنجليزي الذي أودع أفكاره عن التشغيل والنقود مؤلفه الأشهر في علم الاقتصاد "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود"، الذي نشره في عام ١٩٣٦، ويتكون هذا المؤلف من ستة كتب (أو أجزاء)، حيث تناول أولها تعريفاً بالنظرية العامة ونقداً للأفكار الكلاسيكية وشرحاً لمفهوم الطلب الفعلي، أما الكتاب الثاني فقد خصصه للحديث عن التوقع كمحدد للناتج والتشغيل ومفهوم الادخار والاستثمار والدخل، وفي الكتاب الثالث تحدث عن الميل للاستهلاك، بينما خصص الكتاب الرابع لشرح فكرة الكفاءة الحدية لرأس المال ونظرية الفائدة والنقود، وفي كتابه الخامس، أفاض كينز في الحديث عن النقود والأجور والأثمان، قبل أن ينهي مؤلفه بالحديث عن دورة الاقتصاد وملاحظاته حول التجاريين وقوانين المنفعة والاستهلاك وبعض النتائج المستخلصة من دراسته(١٦).

أولاً - التشغيل وتوازن الاقتصاد الكلي:

لقد جاءت نظرية كينز في التشغيل على أنقاض رؤية الكلاسيك الذين كانوا يعتقدون بأن انخفاض الأجور هو الذي يضمن الوصول إلى مستوى التشغيل الشامل ومن ثم اختفاء ظاهرة البطالة، وهذا الطرح كان محل انتقاد كبير من قبل كينز الذي يرى بأن انخفاض الأجور قد يؤدي، وعلى عكس مما يزعمه الكلاسيك، إلى زيادة معدلات البطالة، حيث إن انخفاض الأجور سيؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي للعمال على السلع والخدمات التي ينتجها الرأسماليون (المنظمون)، وهو ما قد يدفعهم إلى تقليل حجم الإنتاج وتسريح جزء كبير من العمال لتفادي خسارة أكبر في إيرادات المشروع.

وانطلاقاً من هنا يقرر كينز أن مستوى الطلب الكلي الفعلي، وليس الأجر كما يرى الكلاسيك، هو الذي يحدد مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي، فكلما ازداد الطلب الفعلي ازداد الإنتاج ومن ثم زاد الطلب على العمال وبالتالي زاد معدل التشغيل

(١٦) لمزيد من التفصيل حول مضمون هذه الأفكار انظر:
Keynes, J.M. (1949), ''The General Theory of Employment, Interest and Money'', Macmillan and co., London.

والعكس صحيح. ويتكون الطلب المقصود هنا من عنصرين: الطلب الكلي الاستهلاكي والطلب الكلي الاستثماري، ويتوقف الطلب الكلي على السلع والخدمات (الطلب الاستهلاكي) على مستوى دخل الأفراد وبعض العوامل النفسية، أما الطلب على سلع الاستثمار (الطلب الكلي الاستثماري)، فيقصد به الطلب على الآلات ووسائل الإنتاج والتجهيزات الرأسمالية اللازمة لعملية الإنتاج. ويتوقف الطلب الاستثماري على معدل الكفاية الحدية، أي النسبة بين الربح المتوقع الحصول عليه كنتيجة لاستغلال الآلة لمدة زمنية محددة وبعد خصم التكاليف، والنسبة بين هذا الربح وثمن الآلة نفسها. ويتوقف معدل الكفاية الحدية على عدد الأجهزة والآلات، فكثرة المعروض منها يميل بثمنها إلى الانخفاض ومن ثم إلى زيادة معدل الربح المتوقع منها والعكس صحيح. وهناك أيضاً بعض العوامل النفسية الأخرى وكذلك سعر الفائدة التي من المقرر أن يدفعها الرأسمالي نظير قروضه التي سيستخدمها في شراء هذه الآلات.

وفيما يتعلق بمستوى التشغيل وكيفية تحديده، فإن كينز يقرر بأن هذا المستوى يتوقف على مستوى الطلب الكلي الفعلي على السلع، حيث يتحدد مستوى الإنتاج والتشغيل عند المستوى الذي تطلب عنده كل الكمية المنتجة فعلاً من السلع. باختصار يمكن القول بأن مستوى التشغيل يتحقق عند التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وأيضاً عندما يتعادل الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، ويلاحظ هنا أن مستوى التشغيل لا يقصد به بالضرورة مستوى التشغيل الشامل، فهذا المستوى الأخير يتحقق عندما يتساوى حجم الاستثمار مع حجم الادخار الذي يحققه الاقتصاد كله عند مستوى التشغيل الشامل، وهذا الأمر يصعب تحققه في الواقع حتى في الدول الرأسمالية نظراً لانخفاض الطلب الاستثماري عن معدل الادخار الكلي بسبب وجود استثمارات كثيرة متراكمة ومن ثم تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال وتقل الاستثمارات، ويترتب على ذلك انخفاض مستوى الإنتاج والتشغيل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الشامل.

ثانياً – التفضيل النقدي:

يعد موقف كينز من النقود من أهم الأسس التي قامت عليها نظريته لدرجة أنه يمكن تسميتها بالنظرية النقدية للإنتاج Monetary theory of production. إن الطلب على النقود له دوافع ثلاثة عند كينز: دافع المعاملات، دافع الاحتياط ودافع المضاربة(١٧).

(١٧) انظر: د. أحمد ماهر عز (بدون تاريخ)، "مذكرات في تطور الفكر الاقتصادي"، بدون دار نشر، ص: ٧٦.

فبالنسبة للدافع الأول، نلاحظ أن الأفراد يستخدمون دخولهم النقدية، التي يحصلون عليها كمقابل لإسهامهم في العملية الإنتاجية، في الوفاء بالتزاماتهم اليومية من شراء لسلع وخدمات. لهذا، فإن ذلك يقتضي من الأفراد قيامهم بتوفير سيولة نقدية لمواجهة هذه المعاملات اليومية سواء أكانوا مستهلكين أم منتجين، إن النقود هنا تقوم بوظيفتها الرئيسة كوسيط للتبادل.

وقد تطلب السيولة بدافع الاحتياط، فهنا يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود معهم للتحوط لأي ظروف طارئة، وتقوم هنا النقود بوظيفة مخزن للقيمة.

وأخيراً، فإن السيولة النقدية قد يطلبها الأفراد من أجل المضاربة بها في سوق الأوراق المالية مثلاً من خلال شراء الأسهم والسندات وبيعها عند ارتفاع سعرها. ويتوقف تفضيل الأفراد للسيولة هنا على سعر الفائدة، فمفاضلة الأفراد بين الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل أو في شكل أوراق مالية يتوقف على سعر فائدة هذه الأوراق، فكلما ارتفع سعر الفائدة على الأسهم والسندات كلما زاد الطلب عليها ومن ثم تنازل الأفراد عن السيولة النقدية والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الفائدة(١٨).

ثالثاً – الدولة والسياسة الاقتصادية:

بقي أن نشير إلى أن الدولة في الفكر الكينزي لها دور كبير في السياسة الاقتصادية، على خلاف وضعها في الفكر الكلاسيكي الذي قيدها في إطار الدولة الحارسة، وحظر عليها التدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ومما شجع كينز على اقتراح ضرورة تدخل الدولة في السياسة الاقتصادية حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية خلال العقد الثالث من القرن العشرين، حيث اعتبر البعض أن غياب دور الدولة من ناحية، وتمجيد الحرية الاقتصادية المطلقة من ناحية أخرى كان مسؤولاً عن حدوث هذه الأزمة، فالدولة – وفقاً لكينز – يتعين عليها أن تتجاوز وظائفها التقليدية المتمثلة في الدفاع والأمن والقضاء، لتتجاوزها نحو التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يقيل الاقتصاد من عثرته، وتستطيع الدولة أن تتدخل من خلال سياستها المالية لمحاربة البطالة وجذب الاستثمارات الخاصة، كما تستطيع أيضاً التدخل من خلال سياستها النقدية، ولا سيما سعر الفائدة لزيادة الطلب الفعال ومن ثم الاستثمار(١٩).

---

(١٨) لمزيد من التحليل حول سعر الفائدة ووظيفتها في التحليل الكينزي انظر:
Hamdi, M. (1953), ''Some Remarks on Keynesian Economics'', Contemporary Egypt Review, Vol. 44, No. 272, P. 49-50.

(١٩) انظر لمزيد من التفصيل حول دور الدولة في الفكر الكينزي:
Hassan, A. (1953), ''A SocioÙEconomic Analysis of The Keynesian Theory'', Contemporary Egypt Review, Vol. 44, No. 272, P. 26-30.

المطلب الثاني
موقف كينز من نظرية القيمة

لقد رأينا أن الكلاسيك الجدد، وبخاصة مارشال قد تجنب ذكر كلمة القيمة في مؤلفه تمهيداً لتحرير علم الاقتصاد السياسي من الأفكار الميتافيزيقية، وربما حاول كينز أن يقتفي خطاه، خاصة وأنه أطلق على نظريته العامة مسمى النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، ومع ذلك لم يستطع كينز أن يتخلص من التراث القديم للقيمة فنجده قد ذكرها في تمهيد مؤلفه الشهير حينما قال: "our fundamental theory of value"(٢٠).

لقد ساهمت أفكار كينز في وضع علم الاقتصاد السياسي في مرحلة جديدة انتقل خلالها من الاهتمام والتركيز على سلوك الوحدات الاقتصادية الفردية الاستهلاكية والإنتاجية إلى التركيز على الاقتصاد القومي في مجموعه وعلى آليات حركته والمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في وصوله إلى مرحلة التوازن النهائي. لقد أثارت هذه الأفكار الجديدة تساؤلات العديد من الاقتصاديين حول مدى ملاءمة هذه الأفكار وتقاربها من نظرية القيمة، كما خطها الكلاسيك والكلاسيك الجدد أو مدى استقلالها وبعدها عنها وذاتيتها التي يمكن القول، حال تحققها والتأكد منها، بأن ثمة انقلاباً فكرياً في نظرية القيمة قد حدث على يد كينز.

لقد ذهب فريق من الاقتصاديين إلى التأكيد على أن **نظرية العمل في القيمة** كانت الأساس الذي بنى عليه كينز نظريته النقدية للإنتاج(٢١).

وعلى النقيض من ذلك، فإن البعض الآخر يرى أن لكينز نظريته الخاصة في القيمة، والتي بناها على أفكاره المتعلقة بتفضيل السيولة(٢٢). وسوف نعرض لهذين الرأيين بشيء من التفصيل، ثم نعرض بعد ذلك لموقف كينز من الأثمان.

---

(٢٠) انظر:
Keynes, J.M. (1949), ‘‘The General Theory of Employment, Interest and Money’’,op., cit., p. vii.

(٢١) انظر:
Dillard, D. (1960), ‘‘The Economics of John Maynard Keynes: The Theory of a Monetary Economy’’, Engelewood Cliffs, N.J.: PrenticeÙHall, Inc., 9th.ed.

(٢٢) انظر:
Townshend, H. (1937), ‘‘Liquidity - premium and the Theory of Value’’, The Economic Journal, Vol. 47, No. 185.

أولاً – كينز ونظرية العمل في القيمة:

يرى هذا الفريق أن أفكار كينز الاقتصادية توحي بأنه قد تبنى أفكار نظرية العمل في القيمة، فعلى غرار ماركس، أراد كينز أن يجد أساساً منطقياً لتحديد الأسعار في عملية الإنتاج. وكما سبق أن رأينا فإن الأسعار النسبية تتحدد في الفكر الكلاسيكي الجديد من خلال فكرة المنفعة وأذواق المستهلكين، كما تضمن المنافسة أن تتحدد هذه الأسعار على النحو الذي تتساوى عنده المنافع الحدية للسلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، وبالمثل تتحدد الأرباح في عملية الإنتاج. وعلى خلاف ذلك، نجد أن كينز قد تبنى منهجاً مختلفاً في كيفية تحديد الأسعار، ويمكن تلمس طبيعة وملامح هذا المنهج من خلال الترحال عبر فقرات مؤلفه الشهير.

فكينز يقترح استخدام وحدتين أساسيتين من الكميات: الأولى كميات قيمة النقود Money-value والثانية كميات التشغيل quantities of employment. يلاحظ أيضاً أن كينز أطلق مسمى "وحدة العمل" على الوحدة التي ستقاس بها كميات التشغيل، بينما أطلق مسمى "وحدة الأجر" على الأجر النقدي لوحدة العمل، ويمكن اختزال وحدة العمل لتكون وحدة متماثلة من خلال اتخاذ ساعة تشغيل كوحدة قياس للعامل العادي، وعمل وزن مختلف لساعة التشغيل للعمل الخاص (العمل الماهر) بالنسبة للعائد الذي يدره (مثلاً ساعة من العمل الخاص تدر ضعف إيراد العمل العادي فتحسب حينئذ بوحدتين من العمل). واقتراح كينز هنا يفيد كذلك في قياس الناتج الكلي لأن وحدة العمل تعتبر غامضة إلى حد كبير؛ لهذا فإن كينز يقرر "سوف نقيس التغيرات في الناتج الكلي الجاري باستخدام عدد ساعات العمل المدفوعة (سواء لإشباع المستهلكين أو لإنتاج تجهيزات رأسمالية جديدة) في حال وجود تجهيزات رأسمالية". وكما يرى كينز فإن استخدام أي مقياس آخر لقياس معدلات التشغيل والناتج القومي ستكون غير موضوعية بسبب عدم التماثل في طبيعة العمل وطبيعة الناتج(٢٣).

ويلاحظ هنا أن ثمة اختلافاً بين الأسباب التي من أجلها اختار كل من ماركس وكينز وحدة العمل كمقياس، فعلى خلاف ماركس الذي لجأ لوحدات العمل من أجل إعطائنا نظرية عامة عن التاريخ وتوضيح مدى الاستغلال الذي تعاني منه الطبقات الفقيرة من الرأسمالي، نلاحظ أن كينز تبنى هذا المعيار ليتجنب الاختلاف في طبيعة

(٢٣) انظر في تفصيل ذلك:
Keynes, J.M. (1949), ''The General Theory of Employment, Interest and Money'',op., cit., p.41 and 44.

العمل وكذلك الناتج الكلي، وربما كان ذلك هو السبب الذي من أجله لم يتخذ الأجر كوحدة قياس نظراً لتغير الأجور والمرتبات على الرغم من أن المرتبات تقوم بدورين في نفس الوقت وهي اعتبارها كتكلفة للإنتاج بالنسبة لأصحاب العمل وأيضاً كمصدر لدخل العمال، لقد أراد كينز مقياساً يعبر عن مستوى المعيشة والتكنولوجيا والمعدلات النسبية لعائدات الإنتاج لمختلف أنواع العمل. من ناحية أخرى، نجد أن كينز وجد في وحدة التشغيل مقياساً موضوعياً حيث إنه يعد محلاً لصنع القرار بالنسبة لهؤلاء المسؤولين عن اتخاذ القرارات الاقتصادية.

ويتأكد هذا الاتجاه حول مدى تأثر الفكر الكينزي بنظرية العمل في القيمة عند الكلاسيك ما قرره كينز نفسه بقوله: "وأتعاطف، بالرغم من ذلك، مع الفقه الكلاسيكي في أن كل شيء ينتج بواسطة العمل، يعاونه.... الفن الإنتاجي، والموارد الطبيعية....، ونتائج العمل السابق... إنه من الأفضل النظر للعمل، متضمناً بالطبع الخدمات الشخصية للمنظم ومساعديه، باعتباره عامل الإنتاج الوحيد. وهذا يفسر بطريقة جزئية لماذا اتخذنا وحدة العمل باعتبارها الوحدة المادية الوحيدة التي نتطلبها في نظامنا الاقتصادي، وبغض النظر عن وحدات النقود والزمن" (٢٤).

ومن الملاحظ أيضاً أن كينز لم يتبع نظرية المنفعة الشخصية في القيمة التي تبناها الكلاسيك الجدد نظراً لعدم ملاءمتها لأهدافه، فهو يرغب في الوصول بتحليله إلى سبر أغوار التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، لقد أراد كينز أن يعطينا فكرة عن العلاقات بين الكميات الكلية مثل العلاقة بين مستوى الإنفاق ومستوى العمالة أو بين مستوى الدخل ومستوى الإنفاق، وغير ذلك من العلاقات التي تشكل جوهر النظرية العامة. لقد استعان مارشال بأسلوب التحليل الجزئي لعلاج مشكلات القيمة، وهناك بعض المفاهيم في نظرية كينز التي تقع على الحافة بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي مثل دالتي الطلب الكلي والعرض الكلي والتي تعد نظرية القيمة هي البيئة الطبيعية لهما، ولقد استعارهما كينز وحورهما التحوير الذي يلائم النظرية الكلية(٢٥).

---

(٢٤) Ibid, p. 213-214.
وانظر أيضاً في هذا المضمون: د. محمد دويدار، دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٢٥) انظر في تفصيل ذلك:
د. سعيد النجار (١٩٥٩)، "بناء دالتي الطلب والعرض عند كينز"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الخمسون، العدد ٢٩٦، ابريل، ص ٥، (٥-٢٨).

نخلص مما سبق إلى القول بأن نفقة التشغيل، معبراً عنها في صورة عدد معين من ساعات العمل بالنسبة للعمل العادي، وعدد من ساعات العمل الموزونة بالنسبة للعمل الخاص، تلعب دوراً محورياً في التحليل الكينزي، يتجاوز بكثير ذلك الدور الذي كانت تقوم به في الفكر الكلاسيكي (الكلاسيكي الجديد). ففي هذا الأخير، كانت تكلفة التشغيل مجرد تطبيق عادي لمعادلة تكلفة العرض في الأجل القصير مع تكلفة عوامل الإنتاج الحدية فقط، وهو ما أدى إلى خلق فكرة خاطئة لثمن العرض بالنسبة للمشروع أو الصناعة. لقد كان كينز يرى أن التمسك بتلك الفكرة من شأنه أن يجرد التحليل الكينزي من واقعيته وأن يؤدي إلى نتائج غير منطقية. إن فكرة تكلفة التشغيل عند كينز لا تساعد فقط في إعطاء فكرة واضحة عما يمكن الحصول عليه عادة من تكلفة العرض في الأجل القصير بالنسبة لوحدة الإنتاج المباعة من المشروع، وإنما تشكل أيضاً أحد الروابط بين الحاضر والمستقبل، ويرجع ذلك إلى أنه من المتوقع وجود تضحية للمنفعة المستقبلة متضمنة في الاستخدام الحالي التي تحدد حجم تكلفة التشغيل، كما أنها عبارة عن الكمية الحدية لهذه التكلفة مع تكلفة عناصر الإنتاج الحدية تحدد معاً حجم الإنتاج(٢٦).

بعبارة أخرى، فإن الأسعار المستقبلة، وبقدر ما يمكن توقعها، تنعكس في الأسعار الحالية، فبالنسبة للمنظمين، نجدهم يسترشدون ليس بكمية المنتج الذي سوف يحصلون عليه، وإنما بالفرص البديلة لاستخدام النقود. إن توقعات الأسعار السائدة في المستقبل يجب أن يتم إدراجها في الأسعار الحالية.

ثانياً – كينز ونظرية تفضيل السيولة في القيمة:

على خلاف الرأي السابق، فإن هذا الرأي يرى أن نظرية القيمة عند كينز تتمثل بصورة أساسية في نظرية تفضيل السيولة، لقد ميز كينز بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، فالاقتصاد الحقيقي هو الذي يقوم على المقايضة، بينما يعني بالاقتصاد النقدي ذلك الاقتصاد الذي يعتمد بصورة مكثفة على النقود.

لما كانت التوقعات بخصوص المستقبل تدخل في القرارات التي تتخذ في الحاضر، فإنه، ووفقاً لرؤية كينز، يتعين أن يوضع في الاعتبار أيضاً خصائص النقود كرابط بين الحاضر والمستقبل، وعلى الرغم من أن نظرية تغير التوازن يجب أن تتبع في إطار اقتصاد نقدي، فإنها تبقى مع ذلك نظرية للقيمة والتوزيع وليست نظرية نقود منفصلة.

(٢٦) Keynes, J.M. (1949), op., cit., p.67-69.

إن النقود تعد فوق كل شيء وسيلة دقيقة لربط الحاضر بالمستقبل، ومن ثم لا يمكن البدء في مناقشة أثر التوقعات المتغيرة على الأنشطة الحالية إلا من خلال النقود(٢٧).

إن تطور الإنتاج السلعي يقتضي وجود النقود، ففي ظل النموذج الرأسمالي للإنتاج ليس من الممكن تبادل السلع على أساس قيم العمل، حيث إن معدل التبادل يجب أن يحسب في إطار مقياس آخر يسمح بالتساوي بين معدلات الربح في البلدان المختلفة. وكما يقرر كينز فإنه لا يمكن تأسيس نظرية للقيمة والتوزيع دون الاستعانة بالنقود، ثم يمكن بعد ذلك إضافة نظرية منفصلة عن النقود من أجل الحصول على قيم اسمية. ويتعين على نظرية الاقتصاد النقدي أن تسمح منذ البداية بتأثير التوقعات على القيمة والتوزيع. لقد قام كينز بإجراء تحليلاته للعائدات المتوقعة في صورة المعدلات الخاصة بالفائدة، التي تم تحويلها إلى نقود. إن اختيار النقود باعتبارها مقياساً للقيمة من شأنه أن يتجنب العديد من المشكلات المتعلقة باختيار مقياس موحد، كما أنها تفيد في إفراد معدل فائدة خاص والذي يعد ملزماً بصورة وثيقة بحجم الناتج والتشغيل.

ولقد تضمن الفصل السابع عشر من النظرية العامة لكينز تفاصيل خصائص سعر الفائدة والنقود، والتي تعتبر امتداداً لفكرة تكلفة التشغيل. وكما يقرر كينز فإنه كلما زادت كمية الأصول بمختلف أنواعها كلما انخفض العائد الناتج عنها، ومن ثم تنخفض أسعار الطلب عليها، وهو ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج. أما بالنسبة للنقود، ونظراً لطبيعتها الخاصة، فإنه كلما زادت كميتها لا ينخفض عائدها. وعلى غرار ذلك، فعندما ترتفع تفضيلات السيولة، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع العائد الشخصي للأصول السائلة مقارنة بالأصول غير السائلة، وهو ما سيؤدي بدوره إلى زيادة أسعار الطلب على الأصول السائلة وانخفاض أسعار الأصول غير السائلة(٢٨).

ونظراً لأهمية النقود في التحليل الكينزي والدور الكبير الذي يلعبه سعر الفائدة، وفي ضوء التحليل السابق، فقد أكدت العديد من الدراسات أن تفضيل السيولة يمكن أن يفسر على أنه نظرية قيمة للأصول(٢٩).

---

(٢٧) Ibid, p. 294.

(٢٨) Ibid, p. 222 and s.

(٢٩) انظر:

Wray, L. (1991), ''Endogenous Money and a Liquidity Preference Theory of Asset Prices'', Review of Radical Political Economy, no.1-2, spring-summer, PP: 118-125.

Wray, L. (1992), ''Alternative Theories of the Rate of Interest'', Cambridge Journal of Economics, No. 16, PP: 69-89.

ثالثاً – موقف كينز من الأثمان:

لقد عالج كينز موضوع الأسعار في الفصل الحادي والعشرين من مؤلفه في النظرية العامة والذي جاء بعنوان "نظرية الأسعار"(٣٠). وتعرض كينز من خلاله لتحديد الأثمان في الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير، تتحدد الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب على غرار ما ذهب إليه الكلاسيك الجدد مع بعض الاختلاف فيما يتعلق بجانب الطلب، حيث تكون ظروف العرض متشابهة إلى حد كبير في التحليلين الجزئي والكلي.

فتحديد الأثمان في حالة المشروع الفرد يتوقف على ظروف العرض والطلب، وبصفة خاصة التغير في النفقة الحدية ومرونة العرض في الأجل القصير، إلا أن هذا التحليل وإن كان جائزاً ومقبولاً على مستوى الاقتصاد الجزئي فإنه ليس بالضرورة قابلاً للتطبيق على مستوى الاقتصاد الكلي، وخاصة عند دراسة الناتج والتشغيل، فعند دراسة تكون الأثمان على مستوى الاقتصاد الجزئي نفترض ثبات الكمية الكلية من الموارد المستخدمة وكذلك ثبات ظروف المشروعات الأخرى، ومن ثم نتجاهل الخصائص الهامة للنقود. أما عند الانتقال للحديث عن تكون الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي، أي عن الناتج والتشغيل فإنه يلزم حينئذ الاستعانة بالنظرية الكاملة للاقتصاد النقدي. إن أهمية النقود من وجهة نظر التحليل الكينزي، كما سبق أن رأينا، تتجلى في كونها أداة ربط بين الحاضر والمستقبل، وبالتالي فإن أسعار السلع الحالية تتحدد في ضوء توقعات المنتجين لظروف المستقبل، وهذا ما يجب أن يوضع في الاعتبار دائماً عند الحديث عن تحديد الأسعار، وفي تلك الحالة يظهر أثر الطلب الفعلي وضرورة التعامل معه على نحو يختلف عن طريقة معالجته في التحليل الجزئي، فزيادة كمية النقود في الاقتصاد القومي تؤدي إلى زيادة مستوى التشغيل وبالتالي تقود إلى ارتفاع مستوى الأسعار.

نخلص مما سبق إلى القول بأنه ووفقاً لنظرية الأسعار كما صاغها كينز، فإن تحليل العلاقة بين التغير في كمية النقود والتغير في مستوى الأسعار، بالنظر إلى تحديد مرونة الثمن واستجابته للتغير في كمية النقود، تتوقف على عدد من العوامل والفروض. وتتمثل هذه الفروض التي ذكرها كينز في: عدم تغير الطلب الفعلي بنفس معدل التغير في كمية النقود، عدم تشابه الموارد وبالتالى ستكون العائدات متناقصة طالما أن التشغيل سيزيد بالتدريج، عدم مرونة عرض السلع، ميل وحدة الأجر wage-unit إلى الارتفاع

(٣٠) Keynes, J.M. (1949), op., cit., p.292-309.

قبل الوصول إلى مرحلة التشغيل الشامل، عدم تغير عوائد عوامل الإنتاج المكونة للتكلفة الحدية بنفس النسبة(٣١).

أما على صعيد الأجل الطويل، فإنه وكما يرى كينز، يتعين وضع أثر تفضيل السيولة في الاعتبار، فالعلاقة بين الدخل القومي وكمية النقود ستعتمد في الأجل الطويل على تفضيل السيولة، وكنتيجة لذلك فسوف يعتمد مدى استقرار أو عدم استقرار الأسعار في المدى الطويل على مدى الاتجاه التصاعدي لوحدة الأجر (أو بصورة أكثر تحديداً، على وحدة التكلفة) مقارنة بمعدل الزيادة في كفاءة الجهاز الإنتاجي(٣٢).

من خلال هذا العرض يتضح لنا أن الأسعار تتحدد من وجهة نظر كينز بناء على قوى العرض والطلب، ولكن تحت تأثير كمية النقود في حالة الأجل القصير وتأثير تفضيل السيولة في الأجل الطويل. لقد حاول كينز، ومن خلال استخدامه وحدة العمل" لقياس كميات التشغيل المستخدمة في إنتاج السلعة، أن يبعث من جديد مجال الإنتاج ليحاول في إطاره تقديم تحليل واقعي للأسعار، إلا أن تأثير النقود وتفضيل السيولة طغى على نظريته.

المطلب الثالث
رؤيتنا حول موقف كينز من القيمة

من خلال تأملنا للرأيين السابقين، سواء ذلك الذي يعتبر أفكار كينز انتصاراً لنظرية العمل في القيمة أو الذي يعتبرها بمثابة نظرية تفضيل السيولة في القيمة، فإنه يمكن القول بأن كليهما أصاب جزءاً من الحقيقة وليس كلها. لقد ركز كل رأي في أقوال كينز التي تدعم موقفه وتجاهل ما يتعارض معها، في الوقت الذي لا يمكن معه تجزئة هذه الأفكار أو فصلها عن بعضها البعض، فلا يمكن فصل نظرية تفضيل السيولة عن نظرية الطلب الفعلي لكينز؛ لأن هاتين النظريتين مكملتان لبعضهما البعض، فتفضيل السيولة يساهم في تقييم الأصول، والتي تتولى بعد ذلك تحديد إنتاج السلع الاستثمارية بالإضافة إلى مستوى الإنتاج الكلي من خلال مضاعفة الإنفاق.

من ناحية أخرى، فإن اعتماد نظرية تفضيل السيولة كانت محل انتقاد البعض نظراً لاعتماد كينز على التوقع، فالتوقعات الشخصية في التحليل الكينزي ليست

(٣١) Ibid, p. 296.
(٣٢) Ibid, P. 309.

مريحة، فالاقتصاد المبني على التوقعات الشخصية يحاول أن يفسر الأحداث الاقتصادية في إطار السلوك النفسي للأفراد، وهو ما سيجعله في النهاية في مواجهة مع فوضى عدم التحديد حيث كل شيء ممكن؛ لهذا يعد التحليل الاقتصادي في الأجل الطويل مميزاً حيث يتضاءل دور توقعات الأفراد في مثل هذا النوع من التحليل(٣٣).

ويبقى التساؤل الهام: هل كان استخدام كينز لوحدات العمل ووحدات النقود ضرورياً لإيجاد مقاييس للوصول إلى التحليل الكمي الذي قام به في نظريته؟ هل اختيار هذه الوحدات كان يمثل أهمية كبيرة؟

البعض يؤكد على أن كينز استخدم وحدة العمل وكذلك تفضيل السيولة كوسيلة لخدمة هدفه التحليلي، كما فعل ماركس تماماً حينما استخدم وحدات العمل ليبين عملية تحديد الثمن خارج التبادل وأن يذهب إلى ما وراء التفسير البسيط للعرض والطلب. في الواقع، فإن كل من ماركس وكينز قد أدركا الأهمية الكبرى للتشغيل الكلي وتوزيع التوظيف بين الطبقات (فى حالة ماركس) أو بين الاستهلاك والادخار والاستهلاك والاستثمار (فى حالة كينز)، وأيضاً التأكيد على التخطيط التجميعى للإنتاج عند ماركس أو الطلب الكلي عند كينز. إن الاختلاف الرئيس بين المنهجين، يتعلق بالطريقة التي تندمج فيها التوقعات في تكوين الأسعار، فبمجرد سماحنا للتوقعات المستقبلة أن تؤثر مباشرة على القرار الاقتصادي الذي نتخذه اليوم، فإنه يمكن القول بأن نظرية العمل في القيمة لن تكفي وحدها في التحليل الاقتصادي، ويتعين من ثم الاستعانة بنظرية تفضيل السيولة. إن المنهج الماركسي القائم على نظرية العمل وفائض القيمة لن يعين كينز في تحليله الاقتصادي لهذا كان مضطراً للاستعانة بمنهج آخر، بمطية تفضيل السيولة لتعينه على الوصول إلى مأربه(٣٤).

صفوة القول إذاً هي أن البحث دائماً عن معيار للقيمة يعين الباحث في تحليله الاقتصادي هو أمر جد صعب، حيث إن مثل هذا المعيار يقتضي أن يكون عاماً

---

(٣٣) انظر في تفصيل ذلك:
Dobb, M. (1945), ''Political Economy and Capitalism'', New York, International Publishers, P. 219.
وانظر أيضاً في تقويم النظرية الكينزية: د.جمال الدين محمد سعيد (١٩٦٠)، "بحوث في النظرية العامة لكينز"، مطبعة لجنة البيان العربي، ٤٢٣-٤٦٠.

(٣٤) انظر في هذا التحليل:

(٣٥) Wray, L. (1994) ''Theories of value and the monetary Theory of production'', The Jerome Levy Economic Institute papers, Working Paper no. 261, p. 14.

وموضوعياً ومستقلاً عن قيمة مصدره. لقد رأينا الصعوبات التي واجهت الكلاسيك عند اختيار العمل كمقياس للقيمة، فصحيح أن اختيار العمل كمقياس خارجي للقيمة باعتبار أن فصل العمل (وهو ليس قيمة) عن قوة العمل (سلعة ذات قيمة) يمنحنا مقياساً جيداً إلى حد كبير، ولكنه يصطدم في النهاية بإشكالية العمومية فهو لا يغطي كافة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى مشكلة تنوع العمل واختلافه من سلعة إلى سلعة أخرى، كما أن استخدام رأس المال كمقياس بديل للقيمة هو الآخر ليس مبرئاً من النقص فهو – أي رأس المال – يعد قيمة في حد ذاته، كما أن إشكالية تنوعه تبدو أكثر جلاء عنها في حالة العمل كمقياس للقيمة، ونفس الشيء يقال عن اختيار وحدة النقود في التحليل الكينزي حيث يرجع ذلك إلى طغيان تفضيل السيولة والتوقعات الفردية. إن ذلك يعكس السمات الرئيسة للاقتصاد الرأسمالي الذي يواجه فيه أفراد المجتمع نوعاً من عدم التحديد؛ لهذا نرى بأن لجوء كينز للاستعانة بوحدات العمل والنقود في تحليله الاقتصادي كان أفضل السبل المتاحة أمامه لتحقيق هدفه، دون أن ينفس ذلك بالطبع سهام النقد الذي يمكن أن توجه إليه.

المطلب الرابع
مستقبل نظرية القيمة

يعتبر الفكر الكينزي هو الفكر الاقتصادي الذي مازال مهيمناً في الكثير من الدول المتقدمة وكذلك النامية حتى وإن طرأ عليه بعض التطوير من قبل بعض المفكرين الذين أتوا بعده كالنقديين وغيرهم. لقد ساهم ميلتون فريدمان، زعيم تيار الفكر الاقتصادي المسمى بمدرسة شيكاغو، في تجديد الفكر الكمي التقليدي الذي صاغه ارفنج فيشر (١٨٨٧–١٩٤٧) ومارشال (١٨٤٢–١٩٤٢). وتتمحور أفكاره حول الارتباط بين تطور الكتلة النقدية monetary mass والمتغيرات الاقتصادية الكلية، تأسيس العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار والتوصية بتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية من أجل العمل على استقرار الأسعار(٣٥).

وعلى الرغم من التوصيات التي طرحها فريدمان لمعالجة البطالة والتضخم من خلال تبني سياسات نقدية رشيدة إلا أنها لم تفلح في علاج الأزمات الرأسمالية سواء معدلات البطالة أو معدلات التضخم، وظلت الأزمات تطارد الرأسمالية كظلها لا تفتأ

(٣٦) انظر في تفصيل ذلك:
Jacoud, G. et Tournier, E. (1998), ‘‘Les grands auteurs de l’Economie’’, Hatier, Paris, P. 321.

تزول واحدة إلا ويعقبها أخرى. إن استمرار فشل الفكر الكينزي وتابعيه في علاج المشاكل الاقتصادية من خلال سياسات الاقتصاد الكلي أظهر الحاجة إلى ضرورة التحول من جديد نحو السياسات الاقتصادية الجزئية وهي السمة التي ميزت نهاية عهد الهيكليين. وفي تلك الأثناء، بدأت فكرة القيمة تطفو في عالم جديد أصبح التخلي فيه عن تدخل السياسات الحكومية في الشأن الاقتصادي أمراً ضرورياً. لقد أصبح دور الحكومة هو توفير الإطار الثقافي والقانوني للرأسمالي، بالإضافة إلى الوسائل الاقتصادية العامة التي تيسر له مشروعه الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. لقد انتشر في ذلك الوقت اصطلاح "القيمة المضافة"، والذي يعني النشاط الاقتصادي الذي يضيف للثمن شيئاً جديداً قد يجعل السلعة أكثر جاذبية في السوق كالدعاية والبحث والتطوير. وأصبح العمل اليدوي مرادفاً للقيمة المضافة المنخفضة، بينما أضحت البرمجيات والدعاية والاستشارات أنشطة اقتصادية ذات قيمة مضافة كبيرة. إن فكرة القيمة ما هي إلا تكوين اجتماعي تأسس على نشاط قام به أطراف في ظل علاقات الإنتاج السائدة في وقت معين.

ومع النمو المتصاعد للمشاكل البيئية وارتفاع درجة حرارة الأرض وذوبان الجليد والدراسات التي أكدت الأثر السلبي للنمو الاقتصادي على البيئة والتاثير السلبي للتلوث البيئي على المجتمع، بدأ بعض المفكرين ينادوا بضرورة تعديل مفهوم القيمة على نحو يضع في اعتباره المستجدات البيئية، فقد ذهبوا إلى ضرورة إعادة احتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال حساب وتقييم الأثر السلبي للعناصر التي تؤدي إلى تدهور البيئة، وحساب تكلفة إصلاح هذه الخسائر وخصمها من الأرباح. إن إعادة حساب القيمة باعتبارها مجموع كل الدخول أو النفقات في الاقتصاد الفعلي تعكس تحاملاً موروثاً من حقبة التصنيع خلال القرن الثامن عشر، وهو ما يدعو إلى تخصيص قيمة أكبر للخدمات والبيئة وعلى نحو أقل للتصنيع والذي يمكن النظر إليه على أنه شر لطريقة الحياة وللبيئة.

إن قياس فائدة العمل البشري، أي القيمة، هو تكوين اجتماعي والذي بدأ في الحياة كمقياس لكيفية استغلال المرء لحياته ثم أصبحت مقياساً للأشياء وفقدت الصلة بالعمل البشري وبحاجاته ولكنها تظل تسيطر على حياتنا. لقد برزت القيمة دائماً من خلال وسيط التبادل وأي شيء لا يخضع للتبادل يكون عديم القيمة بالمفهوم الاقتصادي، ولعبت الأثمان دوراً رئيساً كمقياس للتكافؤ بين السلع المتبادلة، ربما ليست التعبير الحقيقي أو الدقيق عن قيمة السلع لكنها تظل أفضل المعايير للقيام بهذا الدور في الوقت الذي تتأرجح فيه عملية تكوينها بين مجالي التداول

والإنتاج. وتستمر رحلة القيمة وبرفقتها الثمن مع وجود الإنسان ووجود العلاقات الاجتماعية التي تنشأ عن الإنتاج والتبادل السلعي.

الخاتمة

لقد تناولنا موضوع مجال نظريات القيمة والثمن في علم الاقتصاد السياسي من خلال مبحثين، خصصنا **المبحث الأول** لدراسة وتحليل موقف الكلاسيك الجدد من القيمة وانعكاس ذلك على الثمن، أما **المبحث الثاني** فقد كرسناه لتحليل القيمة والثمن في الفكر الكينزي، الذي يمدنا بموقف كينز من القيمة لنختتم هذا المبحث برؤية حول مستقبلها.

ومن خلال استعراضنا لرحلة مجال القيمة عبر هاتين المدرستين الفكريتين المختلفتين، فإنه يمكن أن نخلص إلى **النتائج التالية:**

أولاً: إن القيمة التي يهتم بها علم الاقتصاد السياسي هي القيمة التبادلية للسلعة في مقابل السلع الأخرى، فهنا تظهر أهمية التساؤل عن قيمة ما يملكه طرفا العملية التبادلية حتى يتمكن كل منهما من تقدير ما سيتلقاه من سلعة مقابلة (فى حالة نظام المقايضة) أو من نقود (فى حالة التبادل بواسطة النقود) نظير ما سيتخلى عنه من سلع وخدمات. ومع ذلك، فقد ينصرف مفهوم القيمة في بعض الأحيان إلى المنفعة أو قيمة الاستعمال ولكنها تظل محدودة إن قورنت بالقيمة التبادلية. لقد ارتبطت هذه القيمة الأخيرة بفكرة الفائض الاقتصادي، تلك الفكرة المتمثلة في عملية إنتاج سلع تفيض عن حد الاكتفاء الذاتى ليتم توجيهها خصيصاً للمبادلة.

ثانياً: لم يستقر الفكر الاقتصادي عبر مدارسه المختلفة حول مفهوم محدد لنطاق أو مجال القيمة، فكل مدرسة فكرية نظرت إليها من زاوية معينة تأثرت خلالها بمجموع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أحاطت بنشأة هذه المدرسة. ويرجع ذلك في حقيقة الأمر إلى تشعب فكرة القيمة وانطوائها على جوانب مختلفة: اقتصادية واجتماعية وثقافية، وهذا ما يفسر لنا ليس فقط الاختلاف بين المدارس الفكرية في تحديد مجال أو نطاق القيمة على وجه محدد، بل وصل الأمر، إلى تردد بعض المفكرين حول فكرة القيمة من ناحية أساسها ومقياسها وكيفية تفسيرها كما حدث بالنسبة لأنصار الفكر الكلاسيكي (آدم سميث وريكاردو).

ثالثاً: لقد انتقلت القيمة عبر مراحل مختلفة، تغير مجالها خلالها واتخذ نطاقها صوراً وأشكالاً عدة، ما كانت إلا انعكاساً لطبيعة كل فكر. لقد انتقلت فكرة القيمة من نطاق التداول في عهد التجاريين إلى نطاق الإنتاج في عهد الطبيعيين ثم إلى نطاق العمل في عهد الكلاسيك.

رابعاً: خرج علم الاقتصاد السياسي من شرنقة "**العرض**" أو "**الإنتاج**" ليدخل في طور جديد بفضل إسهامات الكلاسيك الجدد، أو ما يسمى بالمدرسة الحدية، فها هم رواد هذه المدرسة يركزون اهتمامهم على الجانب الخفي، جانب "**الطلب**" أو "**الاستهلاك**"، الحلقة المفقودة في التحليل الاقتصادي. وكالعادة يسير علم الاقتصاد السياسي في ركاب قافلة القيمة، تتأسس القيمة هذه المرة على فكرة المنفعة المرتبطة بالندرة، أو ما يسمى بالمنفعة الحدية. وينتقل علم الاقتصاد من خلال أيقونة القيمة من الاهتمام بالعرض إلى الاهتمام بالطلب، ومن نطاق الإنتاج الذي احتضنه الفكر الكلاسيكي إلى مجال التداول مرة أخرى، الذي كان محور اهتمام فكر التجاريين، ولكنه هذه المرة تداول يرتكز على الاستهلاك وليس على الإنتاج كما كان يراه التجاريون، هنا يتحول **موضوع علم الاقتصاد السياسي ليتعلق بسلوك الوحدات الجزئية أفراداً مستهلكين ومشروعات إنتاجية**، أفراداً آليين يتحركون بصورة مجردة بغض النظر عن علاقات الإنتاج السائدة أو طبيعة المجتمع الذي تدور في رحاه هذه الأنشطة الاقتصادية. لقد ظل التحليل الاقتصادي كلياً منذ حقبة الفيزيوقراط وحتى ماركس، ولم ينصرف الاهتمام إلى التحليل القائم على الوحدة الجزئية إلا على يد الكلاسيك الجدد، وبفضل هذه المدرسة أمكن تفسير لغز القيمة الذي ظل الغموض يلفه منذ أن أثاره آدم سميث في كتاباته دون أن يمدنا بتفسير مقنع له، ويذكر لتلك المدرسة الفكرية أيضاً، وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت إليها أو جوانب القصور التي رافقت بنيانها، تكون التحليل الاقتصادي الجزئي الذي ما زال صداه يتردد في قاعات العلم حتى يومنا هذا.

خامساً: وينتقل علم الاقتصاد إلى مرحلة أكثر تقدماً على يد الاقتصادي الكبير ألفريد مارشال، الذي يصنف على أنه أحد مفكري المدرسة الكلاسيكية الجديدة، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يقبل بفكرة المنفعة الحدية كأساس وحيد للقيمة، ودائماً تحركه القيمة، حتى وإن حاول مارشال أن يخفيها من ثنايا مؤلفه الشهير، إلا أن أفكاره تشي به لتبين لنا أن القيمة عنده تتوقف ليس فحسب على المنفعة الحدية، كما يرى ذلك أوائل الكلاسيك الجدد، وإنما على نفقة الإنتاج أيضاً. هنا تقف القيمة على قدمين: المنفعة ونفقة الإنتاج، وهو أمر لا يستسيغ معه أن نقول بأن أحدهما فقط هو الذي يحدد القيمة، تماماً حينما لا نستطيع أن نقرر أي طرفي المقص هو الذي يقطع الورق. هنا ومن جديد **يتسع مجال القيمة ليتضمن جانبي المنفعة والنفقة أو الشخصية والموضوعية.**

سادساً: بفضل كينز انتقلت القيمة وفي رحابها علم الاقتصاد السياسي **من مجال**

الاقتصاد الجزئي إلى مجال الاقتصاد الكلي، ومن مجال حيدت فيه النقود إلى مجال تلعب فيه الدور الرئيس في تحريك المتغيرات الكلية للاقتصاد القومي. هنا يستعيد التحليل الاقتصادي التجميعى بريقه بعد أن خفي عند الحديين الذين تبنوا منهج التحليل الاقتصادي الجزئي. لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية أن علاج المشاكل الاقتصادية لا يتأتى من خلال المعالجة الجزئية وإنما من خلال البحث والدراسة الخاصة بالمتغيرات الكلية للاقتصاد القومي كالادخار الكلي والاستثمار الكلي والعرض والطلب الكليين ومعدل التوظيف الكلي، كما أنه لا غنى عن تدخل الدولة من خلال سياستها المالية من أجل المساهمة في القضاء على الاختناقات التي يعاني منها الاقتصاد كالركود والتضخم. ومن جديد تظهر القيمة في أروقة الفكر الكينزي لتثير التساؤل حول طبيعتها في الفكر الاقتصادي الحديث. لقد جمع كينز بين جذور القيمة المتمثلة في العمل من ناحية وتفضيل السيولة، التي تعبر عن الدور الهام للنقود في الاقتصاد الحديث، من ناحية أخرى.

وهكذا ينتهي بحثنا في مجال القيمة والثمن دون أن تنتهي الرحلة، فما زال في المستقبل شيء مثير تخبئه الأقدار لهؤلاء الرحّالة الباحثين عن الجديد في نظرية القيمة والثمن....

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- د. أحمد ماهر عز (بدون تاريخ)، "مذكرات في تطور الفكر الاقتصادي"، بدون دار نشر.
- د. جلال أمين (١٩٩١)، "في نقد النظرية الاقتصادية الجزئية"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثانية والثمانون، العددان ٤٢٣-٤٢٤، يناير – إبريل، ص١٦٩-١٨٤.
- د. جمال الدين محمد سعيد (١٩٦٠)، "بحوث في النظرية العامة لكينز"، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.
- جون كينيث جالبريت (٢٠٠٠)، "تاريخ الفكر الاقتصادي: الماضي صورة الحاضر"، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، مراجعة: إسماعيل صبري عبدالله، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، رقم ٢٦١، سبتمبر.
- د. زكريا أحمد نصر (١٩٦١)، "مقدمة في نظرية القيمة"، الطبعة الأولى، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
- د. رفعت المحجوب (١٩٦٤)، "العمل في التحليل الاقتصادي: دراسة في الفكر التقليدى والفكر الماركسي"، مجلة القانون والاقتصاد، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، المجلد ٣٤، العدد ؟
- د. سعيد الخضري (١٩٩٦)، "الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي المعاصر وتحرير الاقتصاد المصري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، السنة الثامنة والثلاثون، العدد الثاني، ص ١-١٥.
- د. لبيب شقير (١٩٨٨)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
- د. محمد حسن الجمل (١٩٥٤)، "القيمة والأثمان والتوزيع"، مطبعة نهضة مصر، القاهرة.
- د. محمد دويدار (٢٠٠٨)، "مبادئ الاقتصاد السياسي: الجزء الأول، مذاهب الفكر الاقتصادي"، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.
- د. محمد دويدار (١٩٧٢)، "من الفكر الاقتصادي العربي في القرن الرابع عشر"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثالثة والستون، العدد ٢٤٨، ص٩٣-١٠٦.

- د. محمد دويدار (بدون تاريخ نشر)، "تاريخ الفكر الاقتصادي"، دار الجامعات المصرية.
- د. محمد دويدار (بدون تاريخ)، "دروس في الاقتصاد النقدي والتطور الاقتصادي"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- د. محمد سعيد النجار (١٩٥٨)، "التقليديون ونظرية القيمة: (١) آدم سميث وأساس النظرية التقليدية"، مجلة القانون والاقتصاد، العددان الثالث والرابع، السنة الثامنة والعشرون، سبتمبر وديسمبر، ص ٤١٣-٤٢٧.
- د. محمد سعيد النجار (١٩٥٩)، "التقليديون ونظرية القيمة: (٢) ريكاردو ونظرية العمل في القيمة"، مجلة القانون والاقتصاد، السنة ٢٩، العدد الثاني، كلية الحقوق جامعة القاهرة، ص ٣٤٥-٣٧٢.
- د. محمد سعيد النجار (١٩٥٩)، "بناء دالتي الطلب والعرض عند كينز"، مجلة مصر المعاصرة، السنة الخمسون، العدد ٢٩٦، إبريل، ص ٥-٢٨.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Dillard, D. (1960), " The Economics of John Maynard Keynes: The Theory of a Monetary Economy", Engelewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 9th.ed.
- Dobb, M. (1945), "Political Economy and Capitalism", New York, International Publishers.
- Dowidar, M. (1974), "La Theorie marginaliste du comportement du consommateur: Etude critique", Revue de Droit, Faculte de Droit, L'Universite d'Alexandrie, 16eme annee, no. 2, P. 10-25.
- Hamdi, M. (1953), "Some Remarks on Keynesian Economics", Contemporary Egypt Review, Vol. 44, No. 272, P.43-50.
- Hassan, A. (1953), "A Socio-Economic Analysis of The Keynesian Theory", Contemporary Egypt Review, Vol. 44, No. 272, P.18-42.
- Jacoud, G. et Tournier, E. (1998), "Les grands auteurs de l'Economie", Hatier, Paris.

- Keynes, J.M. (1949), ''The General Theory of Employment, Interest and Money'', Macmillan and co., London.
- Townshend, H. (1937), ''Liquidity -premium and the Theory of Value'', The Economic Journal, Vol. 47, No. 185.
- Wray, L. (1991), ''Endogenous Money and a Liquidity Preference Theory of Asset Prices'', Review of Radical Political Economy, no.1-2, spring-summer.
- Wray, L. (1992), ''Alternative Theories of the Rate of Interest'', Cambridge Journal of Economics, No. 16, PP: 69-89.
- Wray, L. (1994) ''Theories of value and the monetary Theory of production'', The Jerome Levy Economic Institute papers, Working Paper no. 261.